Sino-US relations under Chinese ascent and the impact on the international system

Dr.Louay Mohamad Sayouh[1]
Dr. Taha Haj Taha [2]
Saker Nizar Kanoua [3]

(Received 30 / 1 / 2019. Accepted 15 / 5 / 2019)

□ ABSTRACT □

The search sheds light on China as one of the emerging countries, as it is a country threatened by the United States as a single pole, and the research aims to monitor America's strategy in containing the Chinese ascent, and the points of conflict and convergence between the two countries; there is a huge disparity gap between China and the States On the political, cultural, social and ideological orientation and level of development of both of them.

The study has followed a combination of the analytical descriptive approach and the systems analysis methodology of "Morton Kaplan " To monitor and analyze the relations between China and the United States of America and to clarify the impact and vulnerability that bind them to the international system. Taking all that into consideration the research tackled the following points to serve the subject:

1-American-Chinese interests.

2- Areas of relations between the United States of America and China (economic relations, military relations).

3-China's mounting role in the international system (Chinese ascent indices, U.S. strategy to contain China's ascent).

Keywords: U.S .China Relations- international system- Chinese ascent indices.

[1] **Associate Professor- Department of Economics and Planning- Faculty of Economics- Tishreen University - Lattakia- Syria.**

[2] **Professor in Economics.**

[3] **PHD Student- Department of Economics and Planning- Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

العلاقات الصينية الأمريكية في ظل الصعود الصيني وأثر ذلك على النظام الدولي

د. لؤي محمد صيوح[1]
د. طه حاج طه[2]
صقر نزار قنوع[3]

(تاريخ الإيداع 30 / 1 / 2019. قُبِل للنشر في 15 / 5 / 2019)

□ ملخّص □

يلقي البحث الضوء على الصين كواحدة من الدول الصاعدة، حيث أنها من الدول المهددة لمكانة الولايات المتحدة كقطب أوحد، ويهدف البحث إلى رصد استراتيجية أمريكا في احتواء الصعود الصيني، وماهي نقاط التعارض والالتقاء بين الدولتين؛ إذ هناك فجوة تباين كبيرة بين الصين والولايات المتحدة بشأن التوجه السياسي والثقافي والاجتماعي والإيديولوجي ومستوى التنمية الاقتصادية لكلا منهما.

اتبعت الدراسة مزيج من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم ل "مورتون كابلان" وذلك لرصد وتحليل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتوضيح علاقات التأثير والتأثر التي تربط بينهما وبين النظام الدولي. وبناء على ما تقدم تناول البحث أهم الأفكار التي تخدم الموضوع وفقاً لما يأتي:

1-المصالح الأمريكية الصينية.

2- مجالات العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (العلاقات الاقتصادية، العلاقات العسكرية).

3- دور الصين المتصاعد في النظام الدولي (مؤشرات الصعود الصيني، الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني).

4- الخاتمة: رؤية مستقبلية للصعود الصيني وأثره على الهيمنة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الصينة الأمريكية- النظام الدولي- مؤشرات الصعود الصيني

[1] **أستاذ مساعد- قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية.**
[2] **دكتور في الاقتصاد.**
[3] **طالب دراسات عليا(دكتوراه)- قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية.**

مقدمة :

تشير أدبيات العلاقات الدولية إلى أنّ البنيان الدولي يؤثر على السياسات الخارجية للدول الكبرى منها والصغرى إزاء الوحدات الدولية الأخرى وبدرجات متفاوتة على مستوى أدوات هذه السياسة ومضمونها وعملية صنعها. وأوضحت التغيرات على الساحة الدولية خلال الفترة بين نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين خلل في التوازنات بين القوى الدولية الذي نتج عن انهيار قطب الاتحاد السوفييتي ، وانفراد آخر بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فنجد هناك بعض القوى التي تفرض نفسها على الساحة سواء كان ذلك بشكل معلن أو مستتر، ولكنه واقع لابد من الاعتراف به، ومن أوضح الأسئلة التي ظهرت جلياً على الصعيد الدولي الصين التي جذبت الأنّظار بقوة إليها حيث أحدثت تقدماً هائلاً في مجالات عدة.

وتسعى الدراسات الحالية أنّ تلقي الضوء على الصين كواحدة من الدول الصاعدة، حيث أنّها من الدول المرشحة بقوة في الفترة القادمة لأن تكون المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية مهددة مكانّتها كقطب أوحد في العالم فلم تعد تذكر الصين إلا مصحوبة بصفات مثل اللغز أو المارد، مما يعكس وجود ادراك عالمي بأن المستقبل للصين على حساب الهيمنة الأمريكية.

وسيكون لذلك في الغالب انعكاسات هامة على النظام الدولي، وينتشر هذا الإدراك بشكل خاص في الولايات المتحدة واليابان وبعض الدول الآسيوية سواء داخل المؤسسات الأكاديمية أو على مستوى رجل الشارع العادي.

ويأتي القلق من صعود الصين نتيجة علاقاتها بالدول التي تعدّها الولايات المتحدة الأمريكية دولاً مارقة كإيران وكوريا الشمالية ، حيث التباين الصيني الأمريكي المتمثل في المواقف المختلفة تجاه العلاقات الراهنة ، فضلاً عن ذلك هناك فجوة تباين كبيرة بين الصين والولايات المتحدة بشأن التوجه السياسي والثقافي والاجتماعي والإيديولوجي ومستوى التنمية الاقتصادية لكلا منهما ، فهناك مجتمع متطور ديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى الجانب الآخر هناك مجتمع اشتراكي صاعد في الصين .

ثانياً المشكلة البحثية :

بدأت الصين منذ بضع سنوات تأخذ طريقها جدياً نحو تبوء مكانة دولية متميزة فقد أحدثت طفرة هائلة في التنمية، وأصبح من أهم المشكلات التي تثيرها قضية الصعود الصيني مسألة احتمال اتجاه الصين إلى تهديد الاستقرار العالمي والإقليمي، إذ أصبحت من الدول الساعية للهيمنة الإقليمية وصار هذا الاحتمال خطراً قوياً يهدد مصالح الدول الغربية في مناطقها الحيوية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ما أخذته في الاعتبار الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوة العالمية الوحيدة المهيمنة على العالم وبالرغم من ذلك توجد علاقات مشتركة بين الدولتين؛ وبالتالي تؤثر هذه العلاقات بما فيها من تعارض أو التقاء على النظام الدولي، وبالتالي تصبح المشكلة الرئيسة والسؤال البحثي الرئيسي هو:

ما هو اثر العلاقات الصينية الأمريكية على النظام الدولي ؟

ويتفرع عن ذلك جملة من التساؤلات الفرعية أهمها:

1.ماهي العوامل التي تؤثر على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ؟ وما هي محددات هذه العلاقة؟

2.ماهي أوجه التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ؟ وما هي نقاط التعارض والالتقاء بين الدولتين؟

3.ما هو دور الصين المتصاعد في النظام الدولي ؟

4. ماهي استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني ؟

أهمية البحث وأهدافه:

أولاً : أهمية البحث:

تعالج هذه الدراسة موضوعاً يتميز بالأهمية في إطار العلاقات الدولية خاصةً مع التغيرات التي شهدها النسق الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وصعود قوى جديدة، الأمر الذي يوفر فرصاً ويفرض تحديات للسياسة الخارجية لدول العالم؛ كما إنّها تلقي الضوء على تنامي قوة الصين وتعاظم دورها السياسي، الاقتصادي، والعسكري على الساحة السياسية الدولية بما يؤشر إلى قرب تحولها إلى قطب دولي ينافس القطب الأمريكي من حيث السلطة والهيمنة الدولية(ولكن على خلاف الهيمنة الأمريكية المستبدة)؛ وبالتالي تؤدي إلى تغيير معالم كثيرة للنظام الدولي بمواصلة دفع تعددية الأقطاب، وديمقراطية العلاقات الدولية.

ثانيا : الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. رصد وتحليل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، وما هي نقاط التعارض والالتقاء بين الدولتين.
2. دراسة أثر العلاقات بين البلدين على النظام الدولي والحدّ من الهيمنة الأمريكية.
3. محاولة رصد استراتيجية أمريكا في احتواء الصعود الصيني.

ثالثاً: منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة مزيجاً من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم ل"مورتون كابلان" وذلك لرصد وتحليل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتوضيح علاقات التأثير والتأثر التي تربط بينهما وبين النظام الدولي؛ باعتبار أن النظام الدولي يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترابط وتتداخل علاقاتها وما ينجم عنها من تفاعلات.

رابعاً: الدراسات السابقة :

1- دراسة د . وليد سليم عبد الحي(2000) : بعنوان "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي": والتي تضمنت الأبعاد المختلفة لمكانة الصين في النظام الدولي المعاصر، كما تضمنت علاقات الصين الخارجية وأثرها على السياسة الخارجية الصينية .

2-دراسة د. محمد سعد أبو عامود(1998) بعنوان "العلاقات الصينية الأمريكية": والتي تناولت القضايا المختلفة للعلاقات الأمريكية الصينية في ظل التغيرات في النظام الدولي وبعد الحرب الباردة مع التركيز على قضية حقوق الإنسان والقضايا الاقتصادية والتطورات التي طرأت على تعامل الصين مع هذه القضايا .

3-دراسة الشيماء هشام أبو الوفا(2008) بعنوان "السياسة الصينية في النظام الدولي (1990- 2005): توضح مدى التغير في منهج السياسة الخارجية للصين والذي تحولت من خلاله الصين إلى السعي للمصلحة ومن ثم التقرب مع الجانب الإسرائيلي للحصول على التكنولوجيا .

4-**دراسة عبد القادر محمد فهمي(2000) بعنوان "دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي الجديد"**: تناولت أثر التغيرات في النظام الدولي على رؤية الصين لدورها العالمي وسياستها الخارجية والتوجيهات ، والموازنة بين

المحددات المختلفة المؤثرة على هذه الرؤية ، وإنّ كان من الملاحظ إنّ هذه الدراسة لم تتناول السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة .

5-**دراسة هدى ميتكس(2006) بعنوان "إنّجازات الصعود الصيني"**: تتناول الدراسة ظاهرة الصعود الصيني، والتعرف على واقع الإنّجازات الصينية خاصة وإنّها تتسم بتنامي ملحوظ كما تفتقر للتوازن المطلوب على مختلف أصعدتها، والدراسة تظهر توسيع نطاق تحليل الصعود الصيني ليشمل إلى جانب إلقاء الضوء على الإنّجازات الصينية، التعرف على تداعياتها وآثارها الاقتصادية، العسكرية، السياسية والاجتماعية ، إلّا أنّ الدراسة لم تبين كيفية طرق معالجة الفجوة بين إنّجازات الصين الضخمة على كل من الصعيدين الاقتصادي والعسكري وبين واقعها السياسي السطوي، كذلك لم توضح ما تواجهه الصين من تحديات خارجية ،ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحجيم الدور الصيني على الصعيد الدولي.

6-**دراسة Zbigniew Brzezinski (2014) بعنوان :Selectvi Global Commitment** وهي دراسة توضح إنّ الولايات المتحدة الأمريكية عند استخدمها للأداة العسكرية في السياسة الخارجية فإنّها تطبق استراتيجية مرتبطة بوضع ومكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي، وأيضاً هو استخدام يرتبط بأدوار جديدة للولايات المتحدة لمواجهة أخطار وتهديدات مستجدة منها انتهاء الحرب الباردة.

محاور الدراسة

المحور الأول: المصالح الأمريكية الصينية

أولاً: المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

ثانياً: قضايا طبيعة العلاقات المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

المحور الثاني: مجالات العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

أولاً: لعلاقات الاقتصادية الأمريكية الصينية

ثانيا: العلاقات العسكرية الأمريكية الصينية

المحور الثالث: دور الصين المتصاعد في النظام الدولي

أولاً: مؤشرات الصعود الصيني والصعوبات التي تواجهه

ثانيا: الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني

الخاتمة: رؤية مستقبلية للصعود الصيني وأثره على الهيمنة الأمريكية

المحور الأول : المصالح الأمريكية الصينية :

تشكل العلاقات الأمريكية الصينية نموذجاً بين الصراع والتعاون والحذر ، وإذ تمتلك كل منها أبعاد وعناصر القوة فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم ، تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي ، والصين بثقلها الديموغرافي، الاقتصادي، السياسي والعسكري المتزايد ، تعمل من أجل الوصول لقمة النظام الدولي خلال منتصف هذا القرن و إن كانت العلاقات الأمريكية الصينية تتراوح بين الصراع والتعاون .

إنَ شكل العلاقات الصينية الأمريكية خلال المرحلة القادمة وخاصة في ظل تنامي القدرات الصينية بقوة سوف يحدد ملامح النظام العالمي الجديد القادم، العلاقات الصينية الأمريكية هي علاقات معقدة تتراوح بين التقارب حيناً والتصارع حيناً أخر ويرجع ذلك لاختلاف مصالح كل منها عن الأخرى.[1]

وسوف يتناول هذا المحور المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وقضايا العلاقات المشتركة وطبيعتها بين الدولتين.

اولاً : المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:

الولايات المتحدة تنظر إلى الصين على إنّها قوة ناهضة، لها دورها الإقليمي والعالمي كما تنظر الصين إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم كما إنّها يمكن إنّ تلعب دوراً مهماً بالنسبة للصين ، ولكن في نفس الوقت فإنّنا نجد الولايات المتحدة ترى إنّ صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي ، وترى الصين ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى المختلفة.[2]

في الحقيقة تلعب الصين دور المستقل النشط وهو العامل الذي يحكم علاقاتها وسياساتها الخارجية ومصالحها الوطنية، ويأتي هذا الدور في سلوكها الدبلوماسي والتوافقي مع أمريكا وغيرها من الدول بما يتوافق مع مصالحها ، والتي تظهر سعي السياسة الصينية في التوسع والتغلغل في إنّتاج السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية ومنافسة الدول العظمى اقتصادياً ، مما يؤدي لتحقيق مصالحها الاقتصادية بالنمو والاستقرار والسيادة وهيبتها السياسية عالمياً ، ويظهر الدور المستقل النشط للصين مع الولايات المتحدة في مشاركتها وتعاونها معها بقضايا الإرهاب والمخدرات وغسل الأموال والحد من أسلحة الدمار الشامل ومن جهة أخرى يمكن القول إنّ الصين تتبع دور الوسيط في توجهاتها العالمية، مثل جهودها في الحوار في مشكلة كمبوديا والكوريتين ،وتعاونها في مجلس الأمن في أزمة الخليج ،هذا عدد من مساعيها للحفاظ على الأمن والسلام والسلم الدولي حسب ادعائها.[3]

وفي حين تتبع الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد العلاقات الدولية بما فيها، الصين دور الموازن الدولي في ظل سعيها للحفاظ على مستوى معين من المنافسة مع الصين سياسياً واقتصادياً وذلك يتوافق مع رغباتها باستمرار دور المسيطر على العالم والحفاظ على مكانتها كقطب أوحد بالمجتمع الدولي ، وذلك عبر زيادة استثماراتها الخارجية بغية تعزيز هيمنتها الاقتصادية على العالم عبر ادواتها السياسية والدبلوماسية مع الدول المتساوية معها بالقوة الاقتصادية في القضايا التجارية والعلمية والتكنولوجية إضافة للأدوات العسكرية والاستخبارية كمرجعية لمركزها السياسي الخارجي.[4]

ونلحظ إنّ أنماط السياسة الخارجية الصينية الأمريكية هو نمط الاعتماد حيث يرتفع مستوى المشاركة الخارجية لدى الدولتين بجميع القضايا العالمية . إلّا أنّ مشاركة الولايات المتحدة تبقى أشمل وأوسع وأكثر فعالية في التغيير من التوجهات لهذه القضايا وذلك لقوة أدواتها السياسية وتوسعها العالمي، وفي نفس الاطار تركز الدولتين قوتها الخارجية والتنافسية على الاتحاد الأوروبي واليابان بسبب قوة تأثيرهم بالاقتصاد العالمي .إضافة إلى اعتماد الدولتين على الاستثمارات الخارجية والأجنبية في دولها واستيراد المواد الطبيعية والغذائية لتنمية قدراتها الاقتصادية وصولاً لدعم السياسة عبر التحالفات والقنصليات والتمثيليات ، ليزداد بهذا مستوى التغلغل الخارجي اقتصادياً وسياسياً.[5]

تتمثل الأهداف الصينية من وراء سياستها الخارجية أنّ تكون سوقاً موجهة للعالم أو مصنع للعالم إضافةً لتحقيق درجة عالية من الصادرات التي تدر أرباحاً على الدولة الصينية ، وعملت الصين على استغلال سوقها الاستراتيجي لتوسيع

الاستراتيجية نحو الخارج تهدف بهذا التوسع إلى رفع ناتج الفرد من الناتج الاجمالي القومي، وتغير هياكلها الاقتصادية لتكريس انفتاحها على الاقتصاد العالمي ، اضافة لهدفها بخلق نظام متعدد القوى مع تدعيم توجهاتها السليمة لدورها العالمي بهدف خلق مناخ عالمي يتفق مع تطلعاتها . أما الاهداف الأمريكية تجاه الصين تأتي من مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية بالقارة الآسيوية خاصة أنّ المنطقة غنية بالاستثمارات التجارية والذي يرتبط بالغاية السياسية بالعمل على تحويل الصين لدولة رأسمالية والحصول على نصيب من السوق الاستهلاكي الصيني ، والتوسع بالاستثمارات بغية استغلال وجود بيئة مهنية يتوافر فيها الكفاءة باليد العاملة الرخيصة.[6]

وفيما يلي أبرز خصائص العلاقة والمصالح بين الدولتين :

يمكن القول باقتضاب إنّ أهمية العلاقات الصينية الأمريكية تكمن في ثلاث نقاط أساسية:

1- الصين باعتبارها أكبر دولة نامية في العالم بحاجة إلى مناخ سلمي لتطوير ذاتها ، بينما الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على شن حروب كبيرة على المستوى العالمي في أي مكان وزمان ، وكما إنّها الدولة الوحيدة في العالم القادرة ، بشكل عام ، على تخريب البيئة السليمة والتنموية في الصين(بل هناك كثيرون في امريكا ممن يرغبون في ذلك) ومهما حدث من قلاقل واضطرابات على الوضع العالمي ، وبقيت العلاقات الصينية الأمريكية محافظة على طبيعتها ، يمكن ضمان وضع السلام والتنمية العام في الصين، مما يمكنها المضي قدماً في عملية البناء الاقتصادي والتطور السياسي.

2- تتسم العلاقات الصينية الأمريكية بمغزى استراتيجي هام في عملية بناء التحديثات في الصين، الصين دولة منفتحة انفتاحاً شاملاً على الخارج ،إلاّ أنّ أمريكا لها مغاز خاصة من الانفتاح الصيني. فالصين بحاجة إلى الأسواق الخارجية، الأموال، التكنولوجيا، الكفاءات الإدارية، مصادر المعلومات والتجارب الإدارية، وغالبية هذه الأشياء ترد من الولايات المتحدة التي تعدّ أكثر دولة حيوية في العالم في التطور التكنولوجي وأقواها من حيث القوة الاقتصادية.

3- الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة من الدول العالمية الكبرى التي زجت بنفسها عميقاً في مسألة تايوان الصينية ،لذا فإنّ وضع العلاقات الصينية الأمريكية يؤثر بشكل مباشر على المصالح الصينية الكبرى في الحفاظ على التوحيد الوطني والأمن القومي.[7]

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ لها فهمها لاستراتيجية العلاقات الصينية الأمريكية وأهميتها، بعيداً عن كون الصين إحدى الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، يقوم على الأسس الآتية :

1- على الرغم من إنّ القوة العسكرية الصينية لن تكون قادرة على منافسة القوة العسكرية الأميركية من الآن إلى 15 – 20 سنة قادمة، إلاّ أنها تلعب دوراً كبيراً وهاماً في الحفاظ على عدم انتشار الأسلحة النووية والحد من انتشار التقنية الصاروخية وغيرها من المجالات الأخرى .

2-الصين دولة تتمتع بتأثير كبير في منطقة شرق آسيا ، ولها مصالح استراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة في الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا .

3-الصين باعتبارها دولة نامية تشهد سرعة تطور اقتصادية كبيرة ، تلعب دوراً هاماً في حل المسائل العالمية بما فيها البيئة والمخدرات والتهريب والهجرة والطاقة وغيرها .

4- بعد حادثة الحادي عشر من أيلول ، وجد البلدان نقاط التقاء جديدة لمصالحهم المشتركة في مسألة مكافحة الإرهاب الدولي.

لذلك، نقول إنّ هناك بعض الاختلاف في رؤية وتحديد، كل من الدولتين لمكانة العلاقات الصينية الأمريكية، وبشكل عام يمكننا القول إنّ أهمية العلاقات الصينية الأمريكية ومكانتها في علاقات الصين مع الخارج.

المحور الثاني: مجالات العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

في الحقيقة تتلخص العلاقة بين الدولتين بأنها مستقلة وغير تابعة اذ يسود هذه العلاقة توازن بالقوة الاقتصادية إلى حد كبير، رغم عدم تكافؤ الطرفين بالاعتماد على بعضهما فالصين في حاجة للولايات المتحدة في دعم نموها الاقتصادي، ولكن إذا فرضنا ذلك يجب افتراض تعزيز حالة التوازن الاقتصادي بعدم المواجهة على الصعيد العسكري والسياسي وذلك لسعي الصين بأن يكون لها ميزة تنافسية واختلاف عن القوى العظمى بما فيهم أمريكا.[8]

وإذا كانت العلاقات الأمريكية الصينية تتراوح بين الصراع والتعاون، فإنّ الفترة الأخيرة للرئيس كلينتون اقتربت من الاتجاه الواقعي في التعامل مع الصين ،حيث أقر كلينتون بوجود قدر من التوافق في المصالح مع وجود مساحة من الخلاف يمكن تجاهلها .

أما بالنسبة إلى الصين فهي تطمح للوصول إلى مرتبة القوة العظمى إقليمياً وعالمياً، وفي ذلك الوقت تقرّ بوجود قوة عظمى أخرى هامة هي الولايات المتحدة لها مصالح حيوية في جميع أنحاء العالم، يتعين على الصين احترامها، ولكن بنفس القدر التي تحترم به الولايات المتحدة المصالح الصينية إقليمياً وعالمياً، ولا تغيب عن الرؤية الصينية إمكانية حدوث خلافات مع الولايات المتحدة أو درجة من درجات التناقض في المصالح، ولكنها ترى إنّ مثل هذه الأمور يمكن التعامل معها بالأساليب الدبلوماسية وبعيداً عن أساليب الصراع والمواجهة.[9]

كانت الصين حريصة من البداية على فتح أبوابها في وجه الغرب، ودوافعها كانت على الدوام اقتصادية الطابع، في المقابل فإنّ أمريكا لم تكن أقل حرصا من الانفتاح على الصين ، لكن دوافعها كانت ذات طبيعة جيواستراتيجية إلى حد بعيد، كما يرى مراقبون ، لذلك العلاقات الجديدة بين البلدين تهدف من خلالها الصين إلى تحديث بنيتها الاقتصادية والتكنولوجية ،أما الولايات المتحدة فكانت تحددها اعتبارات الصراع بين الشرق والغرب، والتي أخذت تتوسع في السنوات القليلة الماضية، ووصف علماء السياسة والاقتصاد إنّ العلاقات ما بين الولايات المتحدة والصين هي الأهم في القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من أنّ علاقة البلدين تعدّ شراكة استراتيجية وهناك باحثون يرون إنّهما سيكونان خصمين أو عدوين مستقبليين.[10]

وسوف نحاول أن نبين مدى التعاون الاقتصادي والعسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ومدى التنافس والصراع بينهم أيضا.

أولا: العلاقات الاقتصادية الأمريكية الصينية:

يعد الاقتصاد الأمريكي والصيني أكبر وأسرع اقتصادات العالم نموا حتى يومنا هذا، وقد أصبحت العلاقات القائمة بينهما على درجة كبيرة من التشابك على النحو الذي دفع بهما نحو حلقة مفرغة من الاعتماد المتبادل لا يستطيع كلاهما الخروج منها. فالصين تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة من خلال أسواقها المفتوحة للمنتجات الصينية الرخيصة وفي الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة من خلال العجز المتنامي في ميزانيتها ودينها القومي الضخم أصبحت تعتمد وتحتاج إلى الصين التي تمتلك أكبر رصيد أذونات الخزانة الأمريكية، والتي تقدر بما يقرب من 800 مليار دولار أمريكي.[11]

يعد الملف الاقتصادي أحد أهم محاور العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وتشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية تطورا مستقرا ،حيث تعدّ الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للصين وبحسب بعض الإحصاءات فقد "بلغت الصادرات الصينية للولايات المتحدة 21%من اجمالي الصادرات الصينية ، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما إلى ما يزيد عن خمسمائة مليار دولار امريكي عام 2012،وتعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على الصين في تصريف سندات الخزانة الأمريكية، حيث تعدّ الصين أكبر مستثمر في هذه السنوات، وبالرغم من ذلك تظهر بعض القضايا الخلافية بين البلدين تتعلق بالسياسات النقدية الصينية انخفاض سعر العملة الصينية مقابل الدولار واحتجاج الصين على بعض السياسات الاقتصادية الحمائية ضد الواردات الأمريكية من الصين وغيرها.[12]

إنّ الملف الاقتصادي يعطي بعداً جديداً في تقييمنا للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين، فبالرغم من التناقضات في العديد من الملفات وحالة التنافر السياسي في الكثير من القضايا، إلّا أنّ البلدين يتبعان منهج براغماتي يقوم على الواقعية ويتناسب مع المبادئ ويركز على المنفعة والمصالح المتبادلة في إدارة العلاقات فيما بينهما.[13]

وعلى أي حال تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين بقلق وتزداد مخاوف واشنطن بشكل مستمر، نظراً للنمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده الصين، ونظراً لزيادة قوتها العسكرية حيث يرى عدد من الخبراء إنّ الفجوة بين البلدين تتضاءل بمعدلات سريعة وهذا يشكل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت تلك العلاقات مع بداية التسعينات – أي بداية الإصلاح الاقتصادي في الصين وانفتاحها على الأسواق الخارجية– ولم تكن هناك أفضل أو أكبر من السوق الأمريكية لتورد سلعها إليها لتبدأ علاقة تجارية قوية بين الطرفين تطورت إلى الحد الذي أصبح فيه هناك عجز تجاري لصالح الصين الذي أغرقت الأسواق الأمريكية بمنتجاتها الرخيصة.

تحقيق فائض تجاري كبير لصالح الصين يفترض وفقاً للنظريات الاقتصادية أن يرتفع سعر عملتها "اليوانّ" بالنسبة لشركائها التجاريين مما سيقلل قيمة وارداتها، ويرفع قيمة صادراتها في السوق العالمية وبالتالي فإنّ ارتفاع سعر العملة من شأنه أنّ يخفض من وطأة العجز التجاري. غير أنّ الصين فعلت ما هو غير متوقع، وما يخالف كافة النظريات الاقتصادية فقد عملت إلى تخفيض قيمة عملتها لكي تزيد من مبيعاتها، وبالتالي أرباحها وذلك عن طريق إصدار المزيد من اليوانّ واستخدامه في شراء دولارات أمريكية وبالتالي فقد ضمنت من خلال تلك السياسة أن يستمر المواطن الأمريكي في شراء منتجاتها الرخيصة، وفي الوقت نفسه تمكنت الصين من تكوين احتياطي كبير من الدولارات الأمريكية في صورة أذونات خزانة ، وبالتالي أصبحت تستثمر في الديون الأمريكية مما أثر بدوره على معدلات الفائدة الأمريكية التي انخفضت إلى حد كبير.[14]

إنّ العلاقات الاقتصادية الثنائية في حقيقتها منفعة متبادلة، ومن أجلها حل القضايا المتعلقة بالعلاقات التجارية الثنائية، أجرت بكين وواشنطن منذ عام2006، الحوار الاقتصادي الاستراتيجي، وبعد تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ،تم تعديل هذا الحوار ليصبح "الحوار الاستراتيجي والاقتصادي" وعبر هذه المنصة، يناقش الطرفان القضايا الاستراتيجية والطويلة الأمد التي تتعلق بتنمية العلاقات بين الطرفين.

العلاقات العسكرية الأمريكية الصينية :

تعمل الصين من الناحية العسكرية حالياً على الاهتمام بعدد من الأولويات منها: تطوير قدراتها العسكرية الجوية والبحرية، زيادة قدرتها الخاصة بالمراقبة والرصد والصواريخ المتطورة وأنظمة الأسلحة الحديثة، وبالإضافة إلى ذلك تسعى الصين إلى

تطوير صواريخها البالستية العابرة للقارات (ICBMs) وإلى إضافة تصاميم خاصة بها لغواصات وطائرات روسية الأصل وإلى أنظمة اطلاق صواريخ نووية من الغواصات من أي مكان في المحيط الهادي .

هذه الأولويات تخلق تخوفاً كبيراً لدى أمريكا، ينعكس التخوف الأمريكي من هذه القدرات الصينية المستقبلية في التقارير الاستراتيجية الثلاث الأكثر أهمية في الولايات المتحدة إزاء الصين وهي:

1- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2006 التي تقع في 54 صفحة، ترى في زيادة عناصر القوة في الجيش الصيني وتوسيع التجارة الصينية نقاطاً مثيرة للقلق تدعو الولايات المتحدة إلى تشجيع الصين على اتخاذ الاختبارات الاستراتيجية الصحيحة لشعبها مع قيام الولايات المتحدة في نفس الوقت بالتحوط لكافة الاحتمالات الأخرى!

2- أما المراجعة الدفاعية الرباعية الأمريكية الصادرة عام 2006 والتي تقع في 113 صفحة، وتصدر كل أربع سنوات، فقد وصفت الصين بأنها أكبر تهديد عسكري مستقبلي للولايات المتحدة ورصد التقرير التخوف الأميركي من قدرة الصين المستقبلية على خوض حرب معلوماتية أثر دراسة الأخيرة ومراقبة نظام المعلوماتية الأمريكي والتركيز على نقاط ضعفه.

3- وقد كان تقرير القوة العسكرية للصين 2006 وهو تقرير سنوي يرفعه البنتاغون إلى الكونغرس ويقع في 58 صفحة، من أكثر التقارير التي تحدثت عن الهاجس من القوة العسكرية الصينية لدرجة دفعت البعض بالقول إنّه يؤرخ لمرحلة حرب باردة جديدة مع الصين.

ويقول التقرير "أنّه طالما تنامت القوة العسكرية الصينية فإنّ المهام الاستراتيجية لتلك القوة ستتغير ايضاً، والتاريخ الأميركي نفسه يعلم جيداً أنّه مع زيادة القوة العسكرية للأمة تنمو معها الطموحات" ويضيف التقرير اذا ما أخذنا في الاعتبار الطبيعة الغامضة للتخطيط العسكري الصيني وأساليب اتخاذ القرارات الحكومية، فإنّه لا يكون أمام المحللين الغربيين إلا التخمين بالاتجاهات التي ستأخذها القوة العسكرية الصينية المتنامية، وإذا ما فتحت الصين نظامها السياسي لأمكن للولايات المتحدة والقوى الإقليمية الأخرى أن تعرف بصورة أفضل طموحات بكين للمدى البعيد. ولكن يبدو أنّ هذا الأمر غير ممكن على الأقل في وقت قريب، فالسرية والخداع والمفاجأة تبقى المكونات الأساسية للاستراتيجية الصينية.[15]

المتابع لهذه التقارير وهذه الهواجس الأمريكية يمكن له أن يدخل هذا التخويف في اطار الفبركة المصطنعة والتضخيم المقصود للقوة العسكرية الصينية من أجل العمل على خلق العدو الذي تحتاج الولايات المتحدة دائماً اليه لاستنفار واستغلال طاقاتها العسكرية والمالية ولتبرير مخططاتها من جهة .أو يمكن له إنّ يعتبر ذلك ايضاً تخوفاً حقيقياً إزاء تدهور سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وصعود القوة الصينية الاقتصادية والعسكرية التي تعدّ المنافس الأقرب والأكبر لأمريكا من بين جميع القوى العالمية الأخرى.

المحور الثالث: دور الصين المتصاعد في النظام الدولي :

توجد علاقة قوية بين هيكل النظام وبين قدرته على أداء وظيفته فكلما ضعفت قدرة النظام على أداء تلك الوظائف زادت فرص انهيار النظام، أو تغيير هيكله، أو حدث إخلال وتغيير في قواه الرئيسة. وتتعدد وظائف النظام الدولي فيما بين تحقيق الأمن والتنمية أو التكامل أو التحالف، والتكيف مع الضغوط وتعزيز الشرعية. ويقتضي ذلك كله النجاح أو الفاعلية في تجميع المصالح والتعبير عنها. وقد تختلف استراتيجية النظام الدولي في أدائه بوظائفه وفي اختباره لأساليب تحقيق ذلك. ففي النظام التعددي يسود نمط التوثيق والمساواة، بينما يسيطر التنافس والصراع في النظام ثنائي

القطبية، ويتصدر سيادة القطب الواحد ومصالحه وسياساته في النظام الأحادي القطبية، ولإيديولوجية النظام الدولي، إنّ وجدت، تأثير كبير في تحديد هيكله، وفي تحديد عملية الانتقال من نظام إلى آخر. ففي النظام متعدد الأقطاب لا توجد إيديولوجية واحدة أو مسيطرة أو جامدة، بل توجد سيولة ومرونة ومتسع يضم انتماءات فكرية متنوعة دون جمود إيديولوجي. وفي النظام ثنائي القطبية يوجد حالة استقطاب إيديولوجي، حيث يستخدم كل قطب إيديولوجيته كوسيلة لجذب الآخرين نحوه وتأليبهم على القطب الآخر وإيديولوجيته. أما في النظام أحادي القطبية فتسود إيديولوجيا القطب العالمي الأوحد الذي يسعى إلى فرض إيديولوجيته على الآخرين.[16]

ومن ملامح التغير في حركة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أن القوة الدولية المهمة والمؤثرة لم تعد قاصرة على الغرب الأمريكي والأوربي، بل اتسع ليشمل قوى أسيا (الصين واليابان والهند وأوراسيا (روسيا الاتحادية) وأمريكا اللاتينية (البرازيل) وأفريقيا(جنوب إفريقيا) ونتيجة لذلك، ولتنوع الأطراف الدولية المؤثرة (دولاً سبق ذكرها في السطور أعلاه والتكتلات والتجمعات والمنظمات الاقتصادية والسياسية والعسكرية) تعددت القضايا العالمية التي تشكل أجندة النظام العالمي، ولم تعد فقط عسكرية أو استراتيجية ، بل ضمت قضايا عالمية إنسانية وسياسية واقتصادية.

وكذلك اتسع نطاق حركة العلاقات الدولية، ولم يعد قاصراً على أوروبا التي كانت مركز حركة العلاقات الدولية لثلاثة قرون من الزمن، بل ولم يعد ممكناً تجاهل أي منطقة جغرافية برغم أنها صغيرة أو بعيدة أو ضعيفة، ورغم أنّ ذلك التحول يمثل تحدياً أمام النظام الدولي الجديد، لأن أجندته أصبحت أثقل وزناً وأوسع نطاقاً، وقد لا يكون أيضاً من السهل دمج القوى الدولية الجديدة العديدة باهتماماتها وانشغالاتها ومصالحها المتعددة أو المتنوعة، مما يجعل النظام الدولي الجديد أكثر تعقداً، وبالتالي ربما يكون التعامل معه على الأقل من الناحية النظرية أكثر صعوبة مما كان عليه الوضع في المرحلة السابقة.[17]

مع تزايد النمو الاقتصادي والعسكري والسكاني للصين خلال السنوات الأخيرة، ثمة تنبؤات وتقديرات لدى العديد من الخبراء ومراكز الفكر تشير إلى أنّ السياسة العالمية تتجه نحو عصر ستكون فيه الصين هي اللاعب المهيمن على العالم، حيث تعتمد مثل هذه التوقعات على أنّ واشنطن في تراجع مستمر كقوة عالمية، على عكس الصين.[18]

وسوف يتم استعراض الصعود الصيني والمؤشرات لهذا الصعود والصعوبات التي تواجهه بالإضافة إلى احتواء الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الصعود.

أولاً: مؤشرات الصعود الصيني والصعوبات التي تواجهه:

لقد تزايد الصعود الصيني على الساحة الدولية حتى أضحى البعض يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام العالمي، وأطلق البعض على القرن الحالي "القرن الصيني" وتشير التوقعات إلى أنّ الصين سوف تصل لقيادة النظام الدولي بحلول 2025 م ويذهب البعض إلى أن ذلك سوف يتحقق في منتصف القرن الحالي.

توقع كل من "هنري كسنجر" و "ريتشارد نيكسون" في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، أنّ الولايات المتحدة في طريقها إلى الانحدار وإنّ العالم يتجه نحو التعددية القطبية، إذ يرى "ناي" أنّ ذلك الرأي صحيح من ناحية واحدة، لأنه في عام 1945 استأثرت واشنطن بحوالي نصف اقتصاديات العالم، وكان ذلك نتيجة تدمير أغلب الاقتصاديات الكبرى في الحرب العالمية الثانية ولكن عند قياس نصيب الولايات المتحدة من الناتج العالمي خلال الفترة بين 1945 – 1970 فإنّ هناك انخفاضاً مستمراً خلال هذه الفترة مما يقارب من 5% إلى حوالي 25 % عام 1970، ومن ثم قد يكون "نيكسون" و"كسنجر" أدركا ذلك الانخفاض على أنّه تدهور في القوة الأمريكي، ولكن ما أساءوا فهمه هو

استمرارية هذا الانهيار، وهو ما لم يحدث واقعياً، ولذا فبدلاً من توقعاتهما بأن العالم سيكون متعدد الأقطاب، أصبح بنهاية القرن العشرين أحادي القطبية بزعامة أمريكا.[19]

ولعل المتتبع للنظام العالمي يلاحظ صعود وبروز الدور الصيني على الساحة الدولية بشكل ملحوظ، ويذهب البعض إلى أنّ الصين سوف تصبح القوة الأولى في النظام الدولي لا يأتي من فراغ فالصين استطاعت خلال العقدين الأخيرين أنّ تضع أقدامها بين القوى العظمى وحققت العديد من الإنّجازات والطموحات.

وفي هذا السياق فإنّنا يمكننا أن نشير إلى مجموعة من المبررات والأسباب التي ساعدت في بروز نجم الصين في الساحة الدولية:

– لقد قاد انهيار الاتحاد السوفيتي 1991 م إلى فتح آفاق جديدة أمام العديد من القوى كالاتحاد الأوروبي والصين واليابان والهند لتلعب دور أكثر فاعلية في النظام العالمي الجديد.

– الصين هي الأولى عالمياً من حيث الموارد البشرية فعدد سكانها يزيد عن مليار و 300 مليون نسمة، والرابعة عالمياً من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة حسب احصائيات عام 2016.

– الأولى عالمياً من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي وتمثل الآن ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

– تمتلك أضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياط ولديها ثاني أكبر ميزانية للدفاع بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

– تمتلك موقعاً استراتيجياً يربط شرق آسيا بشرق أوروبا، وتتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية.

– الثالثة فضائياً بعد الولايات المتحدة وروسيا والقوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا، الصين ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

– الرغبة الشديدة لدى النظام السياسي الصيني في الوصول لقيادة النظام العالمي.

– التوافق الصيني الروسي قد يقود لحلف استراتيجي يجعل من الصين وروسيا القطبين الأكبر في العالم.

– القوة العالمية الثانية في جذب الاستثمارات بعد الولايات المتحدة، وفي بعض السنوات سبقت الولايات المتحدة واحتلت المكان الأول، والقوة العالمية الثالثة في التجارة الدولية بعد الولايات المتحدة واليابان والثالثة في حجم الإنّتاج الاجمالي الذي بلغ 4.4 تريليون دولار عام 2008.

– القوة العالمية الأولى في الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي بلغ أكثر من 2 تريليون دولار.

– دولة مؤثرة في التعامل الدولي مع كوريا الشمالية وبرنامجها النووي وكذلك بالنسبة لإيران.[20]

وهناك أبعاد ومؤثرات للصعود الصيني :

1–البعد الاقتصادي:

قد حققت الصين خلال السنوات الأخيرة انطلاقة متزايدة في كافة المجالات و الميادين مما مكنها من الصعود إلى مصاف القوى العظمى، يأتي في مقدمتها الاقتصاد، فقد عمدت الصين منذ عام 1950 و حتى عام 1980م إلى انشاء وتشييد البنية التحتية للاقتصاد، و قد جاءت انطلاقة التنين الصيني الاقتصادية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، التي حققت معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الاجمالي مما جعلها تحتل المرتبة الاولى عالمياً من حيث ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتمحور هذا المعدل حوالي 9.7 % سنوياً خلال الفترة من 1991 م حتى 2000م وبدأ يتزايد بعد ذلك عن 10% ففي 2005 م كان 10.4 في عام 2010 م كان 10.3 % ووفقاً للبيانات فإنّ معدل النمو الاقتصاد

الصيني في 2007 م و 2008 م وصل 11.9 % و 9.1 % على الترتيب مقارنة ب 2% و 1.2 % للولايات المتحدة الأمريكية و 2.1 % و 4% بالنسبة لليابان، وقد استطاعت الصين مؤخراً في أن تصبح القوة الاقتصادية الثانية في العالم بدلاً من اليابان التي ظلت كقوة اقتصادية ثانية بعد الولايات المتحدة على مدار أربعة عقود ، إذ ارتفع الناتج الداخلي الصيني في عام 2010 م إلى 5878,6 مليار دولار مقارنة ب 5473.2 مليار دولار لنظيره الياباني مما رفع من مساهمة الصين في الناتج العالمي الإجمالي بنسبة تزيد عن 5% و نجد أنّ حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين بلغ في 2009 م 4833 مليار دولار مقارنة ب 15343 مليار دولار للاتحاد الأوروبي و 14004 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية و 4993 مليار دولار لليابان و 1186 مليار دولار للهند و 1164 مليار دولار لروسيا.[21]

تحتل الصين المرتبة الخامسة عشر بين دول مجموعة العشرين من حيث متوسط دخل الفرد فيها 3180 دولار في حين تحتل الولايات المتحدة الأمريكية الأولى بمتوسط دخل فردي 45550 دولار وتحتل روسيا المرتبة التاسعة 8230 دولار كما حققت نمو في صادراتها خلال الفترة 1990 حتى 2010 تمحور حول 16% سنوياً كما تحتل الصين الآن المرتبة الأولى عالميا في جذب الاستثمارات في الصين نمو بمعدل 13.4 % و قد ارتفع حجم الاستثمارات في الصين 24.8 مليار دولار في 1990 م ليصل ل 348.4 مليار دولار في 2000 م و تمحور حول 500 مليار دولار في 2010 م بواقع 266 مليار دولار بالنسبة للصادرات و 232 مليار دولار بالنسبة للواردات مما يعكس وجود فائض في الميزان التجاري للصين بواقع 34 مليار دولار.[22]

و لقد استطاع التنين الصيني الحفاظ على معدل منخفض من البطالة و التضخم خلال العقدين الماضيين ووصل إلى 1.5 % و 4.2 % للتضخم والبطالة على الترتيب وذلك وفقاً للإحصائيات 2006 وتتمتع الصين بضخامة حجم احتياطي من العملة الأجنبية الموجودة لديها، ونجد حجم الاحتياطي من العملة الأجنبية لديها ارتفع من 154,7 مليار دولار في 1999م ليصل إلى 403,3 مليار دولار في 2003م ويزداد أضعاف ذلك ليصل إلى 2800 مليار دولار في 2010 م وبذلك تكون الصين أكبر دولة في العالم لديها احتياطي من العملة الأجنبية.[23]

2-البعد العسكري :

لقد عمدت الصين إلى استغلال انطلاقتها الاقتصادية في دعم وتحديث قدرتها العسكرية بما يمكنها من إعداد جيش قوي يعبر عن طموحاتها كقوة عالمية كبرى صاعدة ووضع أقدامها في النظام الدولي كدولة عظمى ولن يتحقق ذلك بالتقدم الاقتصادي فحسب؛ فلا بد أن يكون مصحوباً بعناصر وأبعاد يأتي في مقدمتها تطور قدرتها النووية العسكرية وجيشها وإمكانياتها البشرية، تعود جذور بناء الجيش الصيني إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية أثناء الحرب الأهلية بين جناحي الكومنتاج وأثناء الحرب ضد القوات اليابانية، وجاءت الانطلاقة الحقيقية لبناء المؤسسة العسكرية الصينية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي حيث بدأت في تأسيس الجيش وتنظيمه ثم بعد ذلك العمل على إمداده بالوسائل المتقدمة، ثم في مطلع القرن الحالي بدأت الصين في إمداد الجيش بأعلى التقنيات العسكرية في البر والبحر والجو. الجيش الصيني هو أكبر جيش في العالم من حيث تعداده البشري، ويتكون من ثلاث أركان أساسية هي: جيش التحرير الشعبي ويعتبر الجيش النظامي، بالإضافة إلى الاحتياط والميلشيات ويقدر عدد قوات الجيش النظامي بنحو 2,3 مليون جندي في حين يبلغ عدد القوات الاحتياطية قرابة 800000 جندي، مما يوضح لنا ضخامة الجيش الصيني من حيث تعداده مقارنة بالولايات المتحدة التي يقدر عدد جيشها حوالي 1,5 مليون جندي كذلك بالنسبة لروسيا أيضاً.[24]

هناك تزايد مستمر في الميزانية العسكرية الصينية بواقع 10%سنوياً مما يجعل الصين تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث حجم الإنّفاق العسكري وقد شهدت ميزانية الدفاع الصينية تضاعف في حجمها في الفترة من 1981–1990 وفقا للإحصائيات الرسمية الصينية فإنّ ميزانية الدفاع الصينية بلغت 59 مليار دولار2008 وارتفعت لتصل إلى 72,5 دولار عام 2009 و78مليار دولار في عام 2010م وفي يناير 2011 أعلنت الصين عن زيادة إنّفاقها العسكري بواقع 12,7%وبالتالي تكون الموازنة الصينية في ل2011م 91,7مليار دولار بما يمثل 6% من حجم الموازنة الوطنية الصينية؛ ويعتبر العديد من الخبراء والباحثين أنّ حجم الإنّفاق العسكري الصيني المعلن لا يمثل الحجم الحقيقي والذي يقدر بأكثر من ذلك، فالبنتاجون الأمريكي يقدر ميزانية الدفاع الصينية بحوالي 1,5 مليار دولار، ونجد أنّ الإنّفاق العسكري الامريكي بلغ 661 مليار دولار بما يعادل 43%من حجم الإنّفاق العسكري في العالم في حين بلغ نظيره الصيني حوالي 6,6% كثانّي أكبر ميزانية دفاع معلنة ومثل حجم الإنّفاق الروسي 4%من الإنّفاق العسكري في العالم.[25]

3- البعد العلمي والتكنولوجي:

ترتكز التنمية في الصين محددات ثلاثة هي: تنمية زراعية، تقدم صناعي ، تطوير علمي وتكنولوجي، الصين تولي البحث العلمي والتكنولوجي اهتمام بالغ حتى تستطيع تحقيق تطلعاتها وطموحاتها في كافة الأغراض، في العام 1995م قامت الحكومة الصينية بوضع استراتيجية "نهوض الدولة بالعلوم والتعليم" وتقوم هذه الاستراتيجية على نقاط محددة تتمثل في التمسك بالتعليم باعتباره مفتاح التنمية، تعزيز القدرة العلمية والتكنولوجية للدولة وتأكيد ذلك على أرض الواقع، بناء اقتصاد قائم على التقدم العلمي والتكنولوجي وتحسين ورفع نوعية الإنّتاج، رفع النوعية الثقافية والعلمية للشعب الصيني، الإسراع بخطوات الرخاء والازدهار للدولة.

تعمد الصين على تحديث قدراتها التكنولوجية بما يخدم الأغراض العسكرية والمدنية بالإضافة للتقدم الاقتصادي فقد عرفت الصين أهمية التقدم العلمي والتكنولوجي في تحقيق التنمية فانطلقت منذ العام 1949م بإعطاء أولوية وأهمية لتعليم مواطنيها، وفي العام 1954م جعل الدستور الصيني التعليم حق مكفول للجميع ثم جعله إلزاميا في المرحلة الأساسية التي تستمر تسع سنوات.[26]

وتعد الصين القوة الثالثة علمياً في مجال تكنولوجيا الفضاء بعد الولايات المتحدة الأمريكية، في العام 2001 نجحت الصين في إطلاق واسترجاع سفينة فضاء "شنتشو " بدون رواد وفي 2008 أطلقت بنجاح مركبة الفضاء "شنتشو 7" فأصبحت ثالث دولة علمية تستوعب تكنولوجيا الخروج من كبسولة الفضاء، ونجحت في إطلاق قمر "تشانّغ اه رقم 2"، فأصبحت خامس دولة في العالم تطلق مسابر قمرية، ونجحت الصين في تنمية كمبيوتر "تيانخه رقم 1" القادر على حساب ألف تريلون مرة بالثانية مع بلوغ أدائه لحساب مستوى المركز الاول في العالم، كما استطاعت وتوصلت لإنتاج غواصة "جياولونج" التي تستطيع النزول تحت سطح الماء بواقع 3700 متر، مما جعل الصين الخامسة عالمياً في مجال الغواصات مأهولة العمق.[27]

ثانيا : الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني :

إنّ نهوض الصين أحدث صدمات للطبقات العديدة في الولايات المتحدة بما في ذلك الطبقات الاقتصادية والعسكرية والنفسية، أما الاستراتيجية الأمريكية فتسعى إلى تأجيل خطوات ومدى نهوض الصين بالوسائل الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية.

كانت تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للصعود الصيني على كونه عائق في مواجهة الرغبة الأمريكية في الهيمنة على الشؤون العالمية، خاصةً في سياق اختلاف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي، اذ ترفض الصين فكرة الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم، كما ترفض فكرة الزعامة الدولية، وتؤكد بدلاً منها على أنّ أي نظام عالمي لا بد أن يقوم على مبدأ أنّ كل الدول صغيرة أو كبيرة يجب أن تتساوى في العلاقات الدولية، مع التركيز على رفض فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة والتأكيد على أنّ النظام متعدد الأقطاب هو النظام الأمثل لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية وبذلك تختلف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي. ومن ثم تحاول الولايات المتحدة الأمريكية عرقلة الصعود الصيني وتحجيم الدور الصيني العالمي ذلك من خلال فرض العقوبات والضغط على الصين في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتايوان وكذلك العمل على دعم التحالف الامريكي مع القوى الاخرى في أسيا ومحاولة بسط النفوذ الامريكي في المجال الحيوي للتحرك الصيني. فكانت هي تلك الصورة الأمريكية للصعود الصيني خلال الثماني سنوات التي انقضت تحت إدارة الرئيس الامريكي جورج بوش وفريق المحافظين الجدد وهيمنة أحادية لم يشهدها النظام الدولي من قبل.[28]

وكانت الصين من أكثر دول المنطقة التي حظيت باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً في ظل نموها السريع، وقد انقسمت رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للصين إلى اتجاهين متضادين. فهناك اتجاه يرى في الصين مصدر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أنها قد تكون إحدى الأسباب المهمة في إحداث خلل بتوازن واستقرار منطقة شرق أسيا في المستقبل القريب. ولذلك فقد أشار أنصار ذلك الاتجاه إلى ضرورة احتواء الصين عن طريق الدخول في تحالفات مع دول المنطقة، بالإضافة إلى ضرورة حث الحزب الشيوعي الصيني على تبني الاتجاه الليبرالي سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.[29]

أما الاتجاه الآخر فقد لا يرى في الصين ذلك التهديد القوي الذي قد يؤثر على وضع الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، ويعتمد ذلك الرأي على مفهوم العولمة والعلاقات المتشابكة التي تربط الصين بالأسواق الأجنبية ومواردها، ويرجع ذلك الاتجاه فكرة ادراك الحزب الشيوعي الصيني. إنّ ذلك التشابك في العلاقات بمثابة جواز مرورها للنمو والتطور، والذي يتطلب منها إنّ تكون علاقات سليمة ومستقرة مع الدول التي تتعامل معها، ويشير ذلك الاتجاه أيضاُ إلى مجموعة من المشكلات التي تعانيها الصين مثل البيئة، الفقر، التعاون الإنّمائي وغيرها، وما يدعم ذلك الاتجاه تصريح رئيس الوزراء الصيني ومجموعة من المسؤولين في الحزب الصيني بأن "الصين تحتاج إلى بيئة دولية تنعم بالسلام الذي سيحقق لها التطور المرجو".

وقد توصلت الولايات المتحدة في بحثها وتقديرها لنهوض الصين على النتائج التالية:

الأولى قد نهضت الصين، والثانية نهوض الصين هو الرغبة العامة واتجاه التيار اللذين لا يعرقلان، الثالثة نهوض الصين وهو فرصة والأكثر من ذلك هو تحد بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

نهوض الصين يشكل تحديات للولايات المتحدة في أربع نواحي: الأولى التحدي الاقتصادي لا بد من أن يزداد طلب التنمية الصينية إلى الطاقة، الثانية التحدي العسكري إنّ الصين دولة كبرى وحيدة لم تحل وحدة وتكامل أراضيها بعد، وأنّ ازدياد قوتها الفعلية وارتفاع الشعور الوطني قد يؤديان إلى حل مسألة مضيق تايوان عسكرياً. الثالثة إنّ النمط الصيني يحدث صدمات للحرية والديمقراطية الغربيتان. الرابعة، نهوض الصين يشكل تحديا للولايات المتحدة نفسياً.[30]

الاستنتاجات والتوصيات:

بعد استعراض المصالح المشتركة بين كل من الولايات المتحدة والصين حيث أهداف كل دولة تجاه الأخرى في القضايا المشتركة بينهما سواء الخلافية – والتي كانت ستؤول إلى حرب بين الدولتين وهو ما حدث في قضية تايوان حيث خلاف الدولتين على انضمام تايوان إلى الصين واعتبارها جزء منها– أو القضايا التعاونية بين الدولتين مثل الاتفاق النووي الإيراني الذي كان للصين مجهودات كبيرة في إبرامه.

أيضاً تم استعراض العلاقات المشتركة بين الدولتين سواء اقتصادية أو عسكرية والتي كانت ممتدة بينهما منذ فترة طويلة ولكن في الآونة الأخيرة غلب عليها الطابع التنافسي بشدة فأصبحت كلا الدولتان تتنافسان بشكل أكبر من التعاون.

شهدت الصين صعوداً على مستواها الاقتصادي، العسكري، البشري والتكنولوجي ولكن على الرغم من كون هذا الصعود كبيراً وسريعاً إلا إنّه واجه الكثير من الصعوبات، وبالتالي كان لهذا الصعود رد فعل أمريكي حيث أنّ هذا الصعود أغضب الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تهيمن على العالم باعتبارها القطب الأوحد الأقوى، وكان رد الفعل هو محاولات أمريكا لاحتواء هذا الصعود بكل الطرق الممكنة لكي تظل القطب الأوحد في العالم ولكي تمنع التعددية القطبية ولكن ذلك غير ممكن حيث كانت نتيجة هذا التنافس وهذا الصعود للصين آثاره على النظام الدولي والذي أصبح على مشارف تعددية قطبية.

ونتيجة لذلك سوف يؤثر هذا على مستقبل العلاقات بين الدولتين وأيضاً سوف يؤثر على مستقبل الصعود الصيني وفيما يلي سيتم استعراض مستقبل العلاقات بين الدولتين ورؤية استراتيجية لمستقبل صعود الصين.

هناك ثلاثة مسارات لمستقبل العلاقات بينهما:

المسار الأول: ينظر إلى أنّه ثمة تقارب وتعاون صيني أمريكي سيحدث في المستقبل، في ظل ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، وفي ظل الحوار والاعتماد على الدبلوماسية في حل القضايا العالقة بين البلدين، فالتقارب والتعاون يصب في مصلحة البلدين معاً، فالصين المتقدمة أفضل من الصين المتخلفة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بل للنظام الدولي.

فالتعاون بينهما يحقق مكاسب لكل منهما، فيمنع حدوث تحالف استراتيجي صيني روسي موجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية كما يمنع دعم الولايات المتحدة للقوى الإقليمية في آسيا للحد من التقدم الصيني، كما أنه سوف يخدم الصين في طريقها في الدفاع عن وحدتها السياسية، كما تلتقي المصالح الصينية الأمريكية في العديد من النقاط، فالصين لها مصالح استراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة في الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا، كما هناك حاجة للتعاون بينهما لحل المسائل العالمية كالبيئة والمخدرات والتهريب والهجرة والطاقة وغيرها، كما أوجدت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001م نقاط التقاء جديدة لمصالحهما المشتركة في مسألة مكافحة الإرهاب الدولي، في حين نجد أيضاً أنّ الاشتراكية ذات الخصائص الصينية تتميز بشمولية كبيرة وإمكانية احتواء مرنة مما يتيح لها التعلم من تجارب الديمقراطية الاجتماعية الناجحة ذو النمط الغربي، ففي النهاية كلما اشتدت التوترات بين البلدين، يمكنهما في النهاية التوصل إلى حلول لها، والعامل الاقتصادي يلعب الدور الأهم في تهدئة الامور والذي دائماً ما يعيد العلاقات إلى مجراها الطبيعي.[31]

المسار الثاني: المسار الصراعي: إذ يتوقع أن تشهد العلاقات الصينية الأمريكية المزيد من التوترات والاحتكاكات، الأمر الذي يقود لصراع عسكري بينهما وذلك بسبب رغبة الصين الشديدة في التحول إلى قوة عظمى في ظل السعي الدائم

لتطوير قدراتها وإنّفاقها العسكري، الأمر الذي تنظر إليه الولايات المتحدة الأمريكية على أنه مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي الأمريكي ولإمكانياتها في النظام الدولي، فهناك قلق أمريكي من تنامي القدرات العسكرية الصينية والخوف من حدوث تحالف استراتيجي مع الند الروسي، كما هناك قلق وشكوك صينية حول دعم أمريكا لليابان والهند ودعم الحركات الانفصالية فهذه القضايا موجهة ضد الصين، الأمر الذي يهدد الكيان الصيني، وفي حال نشوب الصراع العسكري بينهما فإنّ نتائجه غير محتملة فهي مفتوحة على كل الاحتمالات في ظل ما تملكه الصين وأمريكا من قدرات نووية عسكرية، بالإضافة إلى تفوق الصين الكمي والذي يقابل بالتفوق الكيفي الأمريكي.

المسار الثالث المسار الواقعي: الأوضاع على أرض الواقع لا تعبر عن علاقات صينية أمريكية قد ترقى في المستقبل لحد التقارب والتعاون الاستراتيجي كما أنها لن تصل أيضاً لحد المواجهة العسكرية، فهناك توترات وخلافات جوهرية يقابلها وجود مصالح مشتركة مما قد يؤرجح العلاقات بينهما بين الصعود والنزول، فكل منهما قادر على الإضرار بمصالح الآخر أو العمل على تقويتها و تنسيقها.

فنجد أنّ مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية يتأرجح بين التعاون والصراع فالعلاقات الأمريكية الصينية لا تسير على وتيرة واحدة، يمكن القول إنّ مستقبل العلاقات بين البلدين لم يعد محكوماً فقط بالمصالح التجارية والاقتصادية بين البلدين أو بالاستراتيجية العسكرية والأمنية لهما، ففي كل الأحوال يستطيع الطرفان تحقيق قدر ما من التوازن في مجمل هذه العلاقات في العقود الثلاثة المقبلة رغم الافتقار إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي بعد أن تمكنا من إحداث تطوير ايجابي نسبي في علاقتهما معاً.[32]

أما بالنسبة للرؤية الاستراتيجية للصعود الصيني فتشير معظم البيانات والمؤشرات على أنّ القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الصعود الصيني والوصول إلى قمة النظام الدولي، فوفقاً لمعدلات نمو الاقتصاد الصيني التي شهدها خلال العقدين الماضيين يرى الباحثون إذا استمرت معدلات النمو على هذا المنوال فإنّ الصين سوف تصبح القوة الاقتصادية في العالم بحلول العام 2025 م، فالاقتصاد الصيني يشهد تطور متصاعد في حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمارات بالإضافة إلى التوجيه نحو تطوير الصناعة وتحديث الزراعة والعمل على تنويع مصادر الطاقة، كما تلعب علاقات الصين القائمة على حسن الجوار والتعايش السلمي على دعم الصين وتقوية مركزها في النظام الدولي وتحقيق مساعيها لخلق نظام متعدد الأقطاب، بل إنّ الصين وروسيا الاتحادية قادرتان على مجابهة الهيمنة الأمريكية في حال حدوث تحالف استراتيجي بينهما، كما أنّ الصين قادرة على التوصل لحل سلمي لمشاكلها مع تايوان من خلال الحوار والتعاون السلمي، كما يتوقع حدوث تقارب أمريكي صيني خشية إنّ تحول حالة العداء مع الصين إلى عواقب لا تحمد عقباها للولايات المتحدة الأمريكية، كما أنّ العلاقات الصينية خاصة الاقتصادية قادرة على كسر الخلافات الصينية مع الدول التي بينها وبين الصين علاقات توتر، كما أنّ الصين قادرة على ردع أي اعتداء عليها في ظل ما تملكه الآن من قدرات نووية عسكرية وإنّفاق عسكري متزايد وجيش هو الأكبر عدداً في العالم فهناك تصاعد ورغبة صينية في لعب دور أكبر في النظام الدولي، فالساحة الدولية تشهد تطوراً ملحوظاً لنشاط الصين في إطار النظام الدولي أهمها تدخل الصين في عدد من القضايا الدولية، كإرسال قوة دولية إلى السودان في دارفور، الأمر الذي أزعج الإدارة الأمريكية، ووقوف الصين إلى جانب روسيا في تصويتها ضد فرض العقوبات في مجلس الأمن على إيرانّ، وإبرام العقود والاتفاقيات التجارية مع عدد من دول الخليج العربي كالإمارات والسعودية. كل هذه المؤشرات تدل على أنّ الصين تتطلع إلى مشاركة واشنطن في اتخاذ القرارات العالمية في المستقبل المنظور، حقيقة الأمر ففي ظل ما تشهده الصين من تطور

وتقدم على المستوى الاقتصادي والعسكري والعلمي والتكنولوجي وتوافر طاقة هائلة من العنصر البشري فإنّ الصين سوف تصبح القوة العظمى التي تقود العالم بحلول منتصف القرن الحالي وهو ما تم بالفعل حيث أصبحنا على مشارف تعددية قطبية.

وفي الجانب الآخر يذهب البعض إلى إنّ الصعود الصيني سوف يواجه مجموعة من المعوقات والسلبيات التي قد تمثل نقاط ضعف في طريق الصين نحو تقدمها وتطورها، فهناك مشاكل وتحديات قد تؤثر مستقبلياً في الاقتصاد الصيني تتمثل في مشاكل التلوث فنجد أنّ الصين تعد الدولة الثانية بين أكثر الدول المنتجة للغازات المسببة للاحتباس الحراري ومشكلة التعاون الإنّمائي بين مختلف المناطق والمقاطعات الصينية بالإضافة إلى الكثافة السكانية الضخمة، والخلل المتوقع في هيكل السكان في ظل ما تشهده الصين من معدلات نمو سكانية فالعلماء يرون أنّه بحلول الربع الأول من القرن الحالي فإنّ معظم سكان الصين سوف يكونوا ضمن الشريحة غير العاملة والتي تضم كبار السن والأطفال، فهناك توقع بشيخوخة الإنّتاج الصيني واتجاه مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للانخفاض ، كما نجد أنّ الصين تعاني من ارتفاع حجم الديون الصينية فالصين الدولة الأكثر مديونية على مستوى العالم، وتواجه الصين تناقص في مصادر الطاقة مع تزايد حدة التنافس الدولي على مصادر الطاقة فهناك عجز تلجأ الصين إلى سده من الخارج مما سوف يثقل من عاتق التنمية في الصين؛ كما أنّ الصعود الاقتصادي الصيني يواجه تحدي كبير من الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل ربع الاقتصاد العالمي وهذا يعطيها قوة أيضاً لا يقترب منها أحد على مدى العقدين القادمين على الأقل في حين إنّ الاقتصاد الصيني لا يتعدى 6 % من حجم الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى عدم الاستقرار الداخلي الذي قد يضعف التقدم الاقتصادي فبعض مناطقها الحدودية بها الكثير من المشاكل والتيارات المتعارضة مثل شينغيانّغ والتبت. هذا فضلاً عن علاقتها المتوترة مع هونغ كونغ، وما تزال علاقاتها مع تايوان لم تتحدد بصورة واضحة، فعودة تايوان تعد قضية حياة أو موت بالنسبة للصين، فقد تدفع بالصين إلى نزاع عسكري مسلح مع الولايات المتحدة لاستعادة تايوان أو قد تدفع الولايات المتحدة إلى استخدام مسألة تايوان كورقة ضغط على الصين كما تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها على تضيق الخناق على الصين والعمل على إجهاض نهوض التنين الصيني، فالولايات المتحدة الأمريكية تعدّ صعود الصين العنصر الأكثر عداءً للأمن القومي مما يجعل الولايات المتحدة تلجأ إلى كافة الخيارات بما فيها العامل العسكري لوقف صعود الصين وخاصةً في ظل التفوق العسكري الضخم للولايات المتحدة الأمريكية فهي القوة الوحيدة القادرة على القيام بأي عمل عسكري في أي مكان وزمان ، كما قد تلجأ إلى الزج بالصين في صراع مع دول أخرى كالهند والتي أصبح قوة نووية تهدد وتردع الصين منذ 1998 م كما تعدّ الصين متوسطة في التنمية البشرية، فطبقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن البنك الدولي فإنّ الصين قد جاءت في المرتبة 81 من بين الدول محل الدراسة مما يدل على ضعف القدرات البشرية الصينية بما لا يؤهلها في المستقبل لتبوء مكانة الأكبر، لذا فالصين تمتلك من المقومات ما يؤهلها لقيادة العالم في المستقبل ولكن في ذات الوقت فإنّ هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات التي قد تواجه الصين.[33]

المراجع:

[1] محمود خليفة جودة محمد، " ابعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته (1991–2010) " ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، ص52.

[2] محمود خليفة جودة محمد، مرجع سابق، ص 58.

[3] دياب أحمد، " العلاقات الصينية–الامريكية بين التعاون والصراع ". مجلة السياسة الدولية، ص 134.

[4] دياب أحمد، مرجع سابق، ص 135.

[5] دياب أحمد، مرجع سابق، ص137.

[6] دياب أحمد، مرجع سابق، ص139.

[7] جريدة نهاية الاسبوع ، https://www.facebook.com/permalink.php؟

[8] الدسوقي ابو بكر، " الدور العالمي للصين رؤى مختلفة"، مجلة السياسة الدولية، 2008، ص 67.

[9] محمد سعد أبو عامود، العلاقات الأمريكية الصينية، السياسة الدولية، يوليو 2001، العدد145، ص68.

[10] بثينة اشيتوى، "الى اين تتجه العلاقات الامريكية الصينية بعد اتفاق الاحتباس الحرارى"، سياسة بوست، 16 \11\2014 ، ص42. http://www.sasapost.com/sino-us-relations/.

[11] Keith B. Richburg , "For U.S. China, uneasiness about economic co-dependency", The Washington Post ,16\11\2009,P.1 , Retrieved from : www.washingtonpost.com\wp-dyn\lontent\article\2009 .

[12] ناصر الحسينى ، " الصين: نعومة المخالب"، موقع الصين بعيون عربية، 17\9\2014، ص 112. http://www.chinainarabic.org/?p=18084

[13] ناصر الحسيني، مرجع سابق، ص113.

[14] بثينة اشيتوي، مرجع سابق، ص46.

[15] على الشيخ حبيب، "القوة العسكرية الصينية وتأثيراتها المستقبلية"، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية،ص58.

[16] مصطفى علوى، "القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي"، المركز العربي للبحوث، 10\1\2015، ص 43. http://www.acrseg.org/36519

[17] عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية العدد 178، أكتوبر 2009، ص11.

[18]Joseph S. Nye,"Is The American Century Over", USA, Polity Press, January 2015 pp 152.

[19] هدى حافظ متكيس وخديجة عرفة محمد، محرران، "انجازات الصعود الصينى"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2006، ص45.

[20] محمود خليفة جودة محمد، مرجع سابق، ص 63.

[21]Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Politics, Palgrave Macmillan New York ,first published ,2003.pp39 .

[22] Abraham Denmark, Don't Worry About Containing China, Institute For International Policy, 18/7/2012. Pp34.

[23]مغاوري شلبي علي. الولايات المتحدة والصين. قطبية ثنائية جديدة؟ مجلة السياسة الدولية، العدد يناير، 2010. ص39.

[24] " البنتاجون: الصين تحولت قوة عسكرية كبرى"، جريدة الأهرام، القاهرة، العدد 45180، 18/8/ 2010، ص54.

[25] الصين: رفع الانفاق العسكري الي 12,7% يهدد بإطلاق سباق تسلح آسيوي"، جريدة الشرق الأوسط، القاهرة ، العدد 11758، 5 مارس 2011، ص63.

[26] مقال، "أهم عشر نتائج للتقدم العلمي والتكنولوجي الصيني"، 2011/3/26م. http://www.arabic.china.org/china/txt/2010-4/26/content19910377 2.htm

[27] جونمير شايمر، عرض باسم راشد، "الواقعية الهجومية: مدخل تفسير صعود القوة الصينية في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية،21\4\2014، ص 179. http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3686.aspx

[28] سهرة قاسم محمد حسين، "الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الامريكية في الشرق الاوسط(2001-2009)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2010، ص 68.

[29] منة الله محمد طاهر عبد الهادي، " القدرات النسبية والصراع الدولي دراسة للعلاقات الصينية الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة "، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، 72.

[30] عبدالقادر محمد فهمى، " دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي" .سلسة دراسات استراتيجية رقم 41 ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبى، 2000، ص 341.

[31] محمود خليفة جودة، "مسارات التنافس الأمريكي الصيني"، الحوار المتمدن، 20\7\2011 ، http://m.ahewar.org/s.asp?aid=267994&r=0&cid=0&u=&i=4383

[32] حسن أبو طالب "السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد" جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2006، ص216.

[33] صفاء خليفة، تقديم عمرو الشوبكي، أمريكيا والتدخل في شؤون الدول، مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دار العين للنشر، القاهرة،2010، 171.

[34]Niu Xin Chun "، العلاقة الصينية الامريكية لا صداقة ولا عداوة "، المركز العربى للمعلومات، 24 2003\11\ http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2452.htm8\11\2 ،